الأزمـــــة السوريـــــة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وقراراته على المستوى الوزاري، وعلى مستوى المندوبين الدائمين وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وبعد استماعه إلى كلمة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خلال الجلسة الافتتاحية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

يُقـــرر

1- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التي أصابت مسار المفاوضات بين وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى إقرار تحرك مشترك يفضي إلى انجاز الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية وإقرار الاتفاق حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لما نص عليه بيان مؤتمر جنيف (1).

2- التأكيد مجدداً على قرار قمة الدوحة رقم 580 بتاريخ 2013/3/26 وقرار المجلس الوزاري رقم 7595 بتاريخ 2013/3/6 وما نصا عليه بشأن الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية، والاعتراف

به ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري(*).

3- التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إقرار الحل السياسي كأولوية، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30.

4- دعوة ممثلي الائتلاف الوطني السوري إلى المشاركة في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، كحالة استثنائية للقواعد المعمول بها في الجامعة، وذلك اعتباراً من الدورة العادية المقبلة للمجلس في شهر سبتمبر/ أيلول 2014، أخذاً في الاعتبار بأنه لا يترتب على هذه المشاركة أية التزامات تمس القرار السيادي لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية.

5- كما لا يترتب على هذه المشاركة أية التزامات قانونية على دولة المقر وستنظر جمهورية مصر العربية والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية فيما يمكن تقديمه من امتيازات وتسهيلات لممثلي الائتلاف الوطني السوري.

6- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2139 بتاريخ 2014/2/22 بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تفعيل تنفيذ بنود هذا القرار واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف والإرهاب والتدمير والاستخدام العشوائي المفرط للأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، وذلك بهدف تيسير عمليات الإغاثة وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون أية عوائق لجميع المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية.

7- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ

(*) - مع الأخذ في الاعتبار تحفظات كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق، والنأي بالنفس بالنسبة للجمهورية اللبنانية على هذين القرارين.

- موقف الجمهورية اللبنانية بالنسبة لبند تطورات الوضع في سورية يعتبر أنه: "في ظل عدم التوافق السوري – السوري على الكثير مما ورد في هذا القرار، وهو ما لا يؤمن مصلحة لسورية ولا يعطي مصلحة للجامعة في لعب أي دور أو أخذ أي مبادرة مساعدة للمصلحة السورية، نؤكد على الموقف اللبناني بالنأي بلبنان عن هذا القرار".

- سبق وأن تحفظ العراق على الفقرة الثانية من قرار حول سورية ونسجل تحفظنا واعتراضنا على الفقرة الرابعة من القرار المطروح، لأنه يُشكل خرقاً لميثاق الجامعة العربية.

2014/1/15، ودعوة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التـــي قدمتها، وذلك بمساعدة الدول المجاورة لسورية، والدول العربية الأخرى في جهودها لإغاثة واستضافة اللاجئين والنازحين السوريين، مع التأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساعدتها لتحمل أعباء هذه الاستضافة.

8- الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الدول المضيفة للاجئـــين والنازحين السوريين، وذلك لتوفير الدعم اللازم لتلك الدول ومساعدتها على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للاجئين والنازحين السوريين.

(ق.ق: 600 د.ع (25) – 2014/3/26)